

مرسوم رقم 7783

إحالة مشروع قانون معجل الى مجلس النواب/

يرمي الى إلغاء الامتحانات الرسمية لشهادة البكالوريا الفنية في العام 2020.

إبن رئيس الجمهورية

بناء على الدستور

بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي،
وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 2020/7/7،

يرسم ما يأتي:

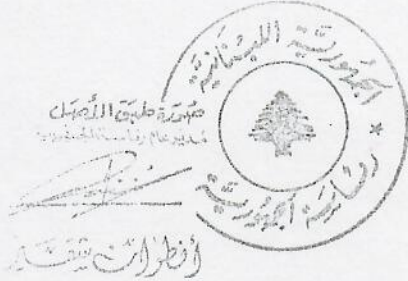
المادة الاولى: يحال الى مجلس النواب مشروع القانون المعجل المرفق الرامي الى بإلغاء الامتحانات الرسمية
لشهادة البكالوريا الفنية في العام 2020.

المادة الثانية: إن رئيس مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ أحكام هذا المرسوم.

بعيدا في ٢١ تموز ٢٠٢٠
الامضاء : ميشال عون

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء
الامضاء : حسان دياب

وزير التربية والتعليم العالي
الامضاء: طارق المجذوب



مشروع قانون معجل

احكام استثنائية تتعلق بشهادة البكالوريا الفنية في العام 2020.

مادة وحيدة:

- 1- تلغى الامتحانات الرسمية لشهادة البكالوريا الفنية في العام 2020.
- 2- يُعطى التلامذة الذين أنهوا في العام الدراسي 2019-2020، ووفقاً لما حددته وزارة التربية والتعليم العالي لهذا الإنهاء، دراسة الصف الأخير من مستوى التنفيذ المنتهي الى شهادة البكالوريا الفنية في حقل التعليم الفني إفادة موقعة من المدير العام للتعليم المهني والتقني، أو ممن يكلفه بهذا التوقيع وفقاً لأحكام المرسوم رقم 8590 تاريخ 2012/8/2، تثبت هذا الإنهاء وذلك بعد التحقق من توفر الشرطين المحددين في الفقرة الثالثة من هذه المادة.
- 3- يشترط لإعطاء الإفادة المذكورة في الفقرة أعلاه ما يلي:
A أن يكون اسم التلميذ وارداً وبصورة مبررة على اللوائح الإسمية المقدمة من المعاهد والمدارس الفنية الرسمية أو الخاصة، والمقترنة بموافقة المديرية العامة للتعليم المهني والتقني عليها.
B أن يكون التلميذ قد تابع الدراسة دون انقطاع حتى تاريخ 2020/2/28، ويعتبر متابِعاً لها ما لم تكن المؤسسة التعليمية (المدرسة أو المعهد) التي تسجل فيها قد صرّحت قبل هذا التاريخ عن انقطاعه عن الدراسة.
- 4- تخول الإفادة المنصوص على إعطائها في هذا القانون حاملها الانتساب إلى مختلف مؤسسات التعليم العالي في لبنان والخارج بعد استيفائه الشروط الأخرى المحددة من قبل كل مؤسسة لتنسيب الطلاب إليها، كما تخوله الحقوق ذاتها كافة التي يتمتع بها حامل الشهادة التي أعطيت هذه الإفادة بدلاً عنها، بما فيها حق الترشح لمختلف المباريات والامتحانات التي يشترط للإشتراك فيها حيازة هذه الشهادة، ويعتبر معقياً حكماً من شرط إجرازه معدلاً عاماً معيناً من أجل هذا الاشتراك، كذلك فإنه يتمتع بالحقوق ذاتها لناحية الحصول على اذن لممارسة أي من المهن التي تفرض قوانين مزاولتها هذه الحيازة.
- 5- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.



الأسباب الموجبة لمشروع القانون المعجل المتعلق بأحكام استثنائية

تتعلق بشهادة البكالوريا الفنية في العام 2020.

لما كان الدخول إلى المرحلة الجامعية من مراحل التعليم الأكاديمي مشروط بحيازة البكالوريا العامة اللبنانية أو ما يعادلها قانوناً وفقاً لما تنص عليه المادة الأولى في بندها السادس من القانون ذي الرقم 285 الصادر بتاريخ 2014/5/30 متضمناً الأحكام العامة للتعليم العالي وتنظيم التعليم العالي الخاص، وتدخّل شهادة البكالوريا الفنية في عداد الشهادات المعادلة

ولما كان تفشي وباء الكورونا وانتشاره عالمياً استدعى إعلان التعبئة العامة بموجب المرسوم رقم 6198 تاريخ 2020/3/15، وكان قد سبقه قرار اتخذه في 2020/2/28 وزير التربية والتعليم العالي تضمن أنه: "حرصاً على صحة التلاميذ والطلاب وأهاليهم، وبعد التشاور مساء اليوم مع وزير الصحة العامة الدكتور حمد حسن، وكإجراء احترازي، يطلب وزير التربية والتعليم العالي الدكتور طارق المجذوب من جميع المؤسسات التعليمية من روضات ومدارس وثانويات ومعاهد مهنية وجامعات الاقوال ابتداءً من صباح السبت الواقع في 29 شباط 2020 حتى مساء الأحد الواقع في 8 آذار 2020، على أن تتابع بعدها المستجندات الصحية ليبنى على الشيء مقتضاه. بالوعي والتعاون نستطيع تجاوز كل الأزمات،"

ولما كانت المؤسسات التعليمية كافة قد التزمت بالطلب المبين أعلاه، ولا زالت حتى تاريخه، وبالتالي، وعلى الرغم من الجهد المركز الذي بذلته وزارة التربية والتعليم العالي، والمدارس الخاصة والمعاهد الفنية الخاصة، لتأمين إبقاء التلامذة خلال فترة الاقوال لهذه المؤسسات في اطار المناخات التربوية والتعليمية، فإن العام الدراسي 2019-2020 لم يتم استكمالها على نحو يمكّن من إجراء الامتحانات الرسمية لشهادات التعليم المهني والتقني كافة وبات متعذراً في ظل الإجراءات الوقائية الواجبة الاتباع، التي تستدعي الأخذ بعين الاعتبار العدد المرتفع للتلامذة الذين تسجلوا في الصف الأخير من الصفوف الدراسية الأيل إلى شهادة البكالوريا الفنية في هذا العام الدراسي وهو يبلغ 12690، وبالتالي القاعات المتعددة ذات المساحات الفسيحة للتقيد بموجب تأمين التباعد بين المرشحين، والعدد اللازم من المراقبين والمراقبين العاميين ورؤساء المراكز، والمفتشين التربويين وعناصر القوى الأمنية الذين سيسهرون على ضبط إجراء هذه الامتحانات؛ وهو ما يؤدي عملياً إلى تجمعات بالمئات، وربما أكثر في المراكز الكبرى لهذه الامتحانات، وبالتالي ما يتأتى عن هذا الاكتظاظ البشري من مخاطر أكيدة ترتفع الخشية مما يفضي إليه من انتشار لوباء الكورونا، هذا الانتشار الذي تركزت كل الجهود الدؤوبة والمدروسة على الحؤول دونه، وأثمرت نتائج إيجابية يقتضي الحرص الكلي والمطلق على حمايتها وعلى عدم تعريضها إلى ما قد ينال منها بأي شكل من الأشكال.



ولما كان ينبغي على مجمل ما سبق بيانه أن من شأن إجراء الامتحانات الرسمية شهادة البكالوريا الفنية المذكورة أعلاه أن يؤول وبصورة راجحة إلى حد يشبه اليقين إلى مخاطر مرتفعة تصيب الصحة والسلامة العامتين، وتهدد بالسقوط نتائج الجهد الجبار الذي بُذل لحمايتهما.

ولما كان من شأن إنهاء تلامذة الصفوف النهائية في العام الدراسي 2019-2020 للشهادة أنفة الذكر لدراستهم لها في المعاهد الفنية الرسمية والخاصة التي أدرجت اسماءهم في اللوائح الإسمية التي قدمتها في هذا العام الدراسي، وقُبلت نهائياً وفق الأصول، والأخذ بعين الاعتبار أنهم لم ينقطعوا عن الدراسة حتى 2020/2/28، واعطائهم بالتالي إفادة بهذا الإنهاء الذي تم وفق ما حددته وزارة التربية والتعليم العالي لهذه الجهة أن يرتب على الإفادة التي ستعطى لهم النتيجة ذاتها التي تتأتى عن حيازة هذه الشهادات بالذات ولسائر الجهات، بما فيها حق الترشح لمختلف المباريات والامتحانات التي يشترط للإشتراك فيها حيازتها، مع إعفائهم من شرط احراز معدل عام معين من أجل هذا الاشتراك، وكذلك لناحية الحصول على اذن لممارسة أي من المهن التي تفرض قوانين مزاولتها هذه الحيازة.

لذلك

أعد مشروع القانون المعجل المرفق رطباً.

